

حرية تداول المعلومات في مراكز المعلومات الحكومية : دراسة ميدانية¹

إعداد

مروة محمد شاكر زكي

مدرس مساعد بقسم علم المعلومات

كلية الآداب - جامعه حلوان

marwashaker993@gmail.com

مستخلص :

تتناول هذه الدراسة قضية حرية تداول المعلومات ورصد الوضع الراهن في مصر، من خلال الكشف عن ضوابط وآليات إتاحة وتدفق المعلومات داخل مراكز معلومات الوزارات. فضلا عن رصد آراء واتجاهات المستفيدين تجاه ذلك. واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الميداني.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة غياب وجود آليات وضوابط واضحة ومعايير محددة وموحدة تتبعها مراكز معلومات وزارات الحكومة المصرية في التعاطي مع إتاحة المعلومات. وإنما الأمر يرجع إلى اجتهادات القائمين على إدارة كل مركز على حدة، وذلك ما دفع الغالبية العظمى من المستفيدين إلى المطالبة بضرورة إصدار قانون لحرية تداول المعلومات ووضعها على رأس قائمة الأولويات لما له من أهمية كبيرة في تنظيم انتقال المعلومات دون الاحتكام للمعارف الشخصية والتوجهات الأخرى.

The Freedom of information in the government information centers: a field study

¹ - زكي، مروة محمد شاكر. حرية تداول المعلومات في مراكز المعلومات الحكومية : دراسة ميدانية / إشراف إيناس حسين صادق، نوال محمد عبد الله. - القاهرة : جامعه حلوان، كلية الآداب، قسم علم المعلومات، 2020. (اطروحة دكتوراه)

Marwa Mohamed shaker zaki

Assistant Lecturer
 Department of Information Science
 Faculty of Arts - Helwan University
marwashaker993@gmail.com

Abstract

This study deals with the issue of freedom of information circulation and monitoring the current situation in Egypt, through the disclosure of controls and mechanisms for providing information flow and information within the information centers of the ministries. In addition to monitoring the views and attitudes of the beneficiaries towards this. The study relied on the field survey method.

Among the most important results of the study are the absence of clear mechanisms and controls and specific and unified standards to be followed by information centers of the Egyptian government ministries in dealing with the availability of information. Rather, it is up to the diligence of those in charge of managing each center separately, which led the vast majority of beneficiaries to demand the necessity of issuing a law for the freedom to circulate information and place it at the top of the list of priorities because of its great importance in organizing the transmission of information without invoking personal knowledge and other directions.

أولاً: المقدمة

حرية تداول المعلومات إحدى الحريات الأساسية التي ترتبط بشكل وثيق بمستقبل التنمية والتقدم، ويدين التقدم العالمي الراهن ببلوغه هذا المستوى من الإنجازات والابتكارات، إلى مقدار ما أتيح للبشر في القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين من علوم ومعارف وفرتها أدوات الاتصال الحديثة. وليس من الغريب أن ترتبط كثير من مؤشرات تقارير التنمية البشرية بقدرة الإنسان على الوصول إلى المعلومات وبالسعة المطلوبة في الوصول إليها، ولهذا فهناك علاقة واضحة بين ترتيب الدول من حيث التقدم ومستوياتها من حيث الانفتاح وتوفير المعلومات في ظل الديمقراطية. [1]

وهذا دليل قاطع على أن حرية تدفق المعلومات أصبحت تمثل أساساً لتقييم كفاءة الدولة، بل والحكم على مدى وفائها بما التزمت به من معايير وأهداف أعلنتها في موازنتها وخططها العامة، وفشلها في ضمان حرية إتاحة وتداول المعلومات يعني بشكل أو بآخر فشلها في الوفاء بجميع الحقوق التي التزمت بأدائها

وحمايتها[2]. ومن الضروري التأكيد على أن حرية تداول المعلومات لا تعني أبداً تجاهل حق الدولة في حماية المعلومات التي قد تضر بالأمن القومي وسلامة الوطن، وكذلك المعلومات الشخصية الخاصة بالأفراد حفاظاً على خصوصياتهم، ولكن هذا يتطلب إعادة النظر في فلسفة إتاحة المعلومات وفق أسس متفق عليها وإرشادات منطقية وتقنيات معروفة.

ثانياً : إشكالية الدراسة ومبررات اختيارها:

تمثلت اشكالية الدراسة في ثلاثة محاور اساسية وهم :

أولاً : عدم وجود قانون أو تشريع مصري ينظم ويضمن تدفق المعلومات وإتاحتها للأفراد، ويلزم مؤسسات الدولة بالإفصاح عن المعلومات التي بحوزتها، مما تسبب في وجود فجوة واضحة بين الناحية النظرية وبين الممارسات الفعلية لإتاحة المعلومات. فالمجتمع يعاني من العديد من عوامل القصور، مثل ضعف ثقافة حفظ السجلات وتداولها، ونفسي ثقافة السرية داخل مؤسسات الخدمة العامة، فضلا عن القيود المفروضة على إمكانية الوصول للمعلومات والوثائق، وهذا ما يدعو لإصدار "قانون بشأن الحصول على المعلومات" ينظم إتاحة المعلومات وتدقيقها وتداولها للجمهور [3]

ثانياً : ندرة الدراسات العربية التي تتناول طرق إتاحة المعلومات للمواطنين داخل المؤسسات الحكومية ومراكز المعلومات المنوطة بإنتاجها، حيث اهتمت كافة الدراسات بالتركيز على الناحية النظرية لقضية حرية تداول المعلومات دون التعرض للناحية التطبيقية وبيان ماهية الآليات والإجراءات المتبعة لإتاحة المعلومات وتوفير الحق في الحصول عليها من قبل الجهات المعنية، وما هية الضوابط الحاكمة لتلك العملية خاصة في ظل عدم وجود قانون مصري لحرية المعلومات.

ثالثاً: نفسي ثقافة السرية والكتمان وتأصلها حيث اشترك كل من تقرير حديث صادر عن البنك الدولي حول مستويات الإفصاح عن المعلومات [4]، وتقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حرية الرأي والتعبير [5]، بأن هناك حالة من الجمود حيال إتاحة المعلومات والإفصاح عنها وتقديمها للمستفيدين، تارة بحجة عدم وجود نصوص قانونية تشرع ذلك، وتارة أخرى للخوف من المساءلة نتيجة

إتاحتها، وأحيانا كثيرة بسبب ترسيخ مفاهيم الضبابية والتكتم على المعلومات واعتبار أن الأصل في الأمور هو حجب المعلومات لا الإفصاح عنها وأن المعلومات ملك للدولة وليس للمواطن حقوق فيها. وتسعى هذه الدراسة إلى تناول قضية حرية تدفق وتداول المعلومات في مصر والأسس والضوابط الحاكمة لها، والكشف عن آليات وضوابط إتاحة وتوفير المعلومات للمواطنين خاصة داخل المؤسسات الحكومية المنوطة بإنتاجها. ووضع تصور مقترح لدعم وتعزيز حرية تداول المعلومات في مصر.

ثالثا: أهداف الدراسة:

- 1- بيان أهم التحديات الراهنة التي تواجه منظومة إتاحة المعلومات وتداولها
- 2- التعرف على أبرز الجهود والمسااعي المبذولة لوضع تشريع خاص بحرية تداول المعلومات، واستعراض أحدث المسودات القانونية والمبادرات التي جاء بها المجتمع المصري لما يمكن أن يكون عليه القانون.
- 3- الكشف عن ضوابط وآليات توفير وإتاحة المعلومات داخل مراكز المعلومات الحكومية المنوطة بإنتاج المعلومات داخل مصر.
- 4- التعرف على اتجاهات المستفيدين حول الإفصاح عن المعلومات وإتاحتها من قبل مراكز المعلومات وألوية إصدار قانون لحرية تداول المعلومات في مصر.
- 5- وضع تصور مستقبلي واستتباط بعض الأسس والمعايير التي تستهدف إرساء البنية الأساسية لتدفق المعلومات من قبل المؤسسات التي تعمل في فلك دورة المعلومات بدءاً بالإنتاج وحتى الإتاحة والاسترجاع.

رابعا: تساؤلات الدراسة:

1. ما هي أبرز التحديات التي تواجه منظومة إتاحة المعلومات في مصر؟
2. ما الجهود المبذولة لوضع تشريع مصري خاص بحرية تداول المعلومات؟
3. ما الآليات والضوابط المتعلقة بعملية الإفصاح والرد على استفسارات الجمهور وتقديم المعلومات لهم؟ وإلى أي مدى تحرص مراكز المعلومات على اتباعها؟

4. ما مراكز المعلومات الأعلى ترتيباً وما المراكز الأقل ترتيباً في حرية تداول المعلومات وإتاحتها للجمهور؟

5. ما آراء وإتجاهات المستفيدين حول قيام مراكز معلومات الوزارات بالإفصاح عن المعلومات؟

6. ما إتجاهات جمهور المستفيدين تجاه إصدار قانون لحرية تداول المعلومات بمصر؟

خامساً: حدود الدراسة:

1- الحدود الموضوعية: تسعى الدراسة لتناول قضية حرية تداول المعلومات داخل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والأقليمية وكذلك الدساتير والتشريعات القانونية المنظمة لها على المستوى العربي والأجنبي. فضلاً عن رصد الوضع الراهن لحرية تداول المعلومات في مصر، من خلال الكشف عن البنية التشريعية وأهم القوانين الحاكمة لعملية تداول المعلومات، وأيضاً الكشف عن ضوابط وآليات إتاحة وتدفق المعلومات داخل مراكز المعلومات الحكومية، وقد انصبت الدراسة على فئة "مراكز معلومات وزارات الحكومة المصرية". فضلاً عن دراسة وتحليل آراء جمهور المستفيدين حول حرية تداول المعلومات بمراكز معلومات الوزارات. ذلك بالإضافة إلى وضع تصور مقترح واستنباط بعض الأسس والمعايير اللازم توافرها لضمان كفاءة حرية تداول المعلومات وتوفير حق الحصول عليها.

2- الحدود الزمنية: تهتم الدراسة برصد الواقع الفعلي لآليات إتاحة المعلومات داخل مراكز معلومات وزارات الحكومة المصرية في الفترة من فبراير حتى مايو 2018 (فترة تطبيق الدراسة الميدانية).

3- الحدود الكمية: تناولت الدراسة (30) مركز معلومات تابعين للوزارات المصرية، كما تم إجراء الدراسة على (166) شخص من جمهور المستفيدين بمراكز معلومات وزارات الحكومة المصرية.

سادساً: المجتمع وعينة الدراسة:

انقسم مجتمع الدراسة إلى فئتين أساسيتين هما:

- مراكز معلومات وزارات الحكومة المصرية: وقامت الباحثة بدراسة جميع مراكز معلومات الوزارات المصرية فيما عدا مراكز معلومات الوزارات السيادية وبذلك يصبح العدد 30 مركز معلومات تابعين للوزارات المصرية.

- جمهور المستفيدين المترددين على مراكز معلومات الوزارات: اعتمدت الباحثة على أسلوب العينة الصدفة (Accidental sample) " وهي العينة التي يتجه الباحث إليها في اختيار الحالات التي

تصادفه، ويستخدم هذا النوع في دراسات معرفة الرأي العام " [6]. وقد تم أخذ العينة من جمهور المستفيدين، وتم توزيع 166 استبيان على المستفيدين ما بين الصحفيين والباحثين موزعين على مراكز معلومات الوزارات محل البحث.

سابعاً: منهج الدراسة وأدواتها:

اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الميداني لدراسة مراكز معلومات الوزارات، فيما يختص برصد آليات تدفق وإتاحة المعلومات الصادرة عنها والتي تقوم بإنتاجها. فضلاً عن دراسة وتحليل آراء جمهور المستفيدين حول حرية تداول المعلومات بمراكز معلومات الوزارات. وقد اعتمدت الباحثة على مجموعة من الأدوات المنهجية تمثلت في:

- 1- أداة الملاحظة المباشرة
- 2- استبيان موجه لمسؤولي مراكز المعلومات للكشف عن واقع الحال بمراكز معلومات الوزارات وضوابط إتاحة المعلومات وتدقيقها.
- 3- استبيان موجه إلى المستفيدين من مراكز معلومات الوزارات بهدف دراسة وتحليل آراء المستفيدين تجاه الآليات المتبعة من قبل مراكز معلومات الوزارات في إتاحة المعلومات، ومدى تأثير ذلك على إفادتهم من المعلومات.

ثامناً: مصطلحات الدراسة:

1- حرية تداول المعلومات Freedom of information

هي التي تسمح للمواطنين بالحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة. بموجب تشريع يمنح الحق في طلب المعلومات من السلطات العامة، وذلك من أجل تعزيز ثقافة الانفتاح والمساءلة بين هيئات القطاع العام، وتيسير فهم الجمهور بشكل أفضل لكيفية قيام السلطات العامة بواجباتها. [7]

2- قانون حرية المعلومات : freedom of information act

هو تشريع يمنح الحق للأفراد في طلب الوصول المجاني إلى المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة [8]

3- مراكز المعلومات : Information Centers

هي الوحدة التي تتم من خلالها كل الإجراءات الفنية والمتخصصة التي تسهل عملية توفير وتنظيم واستخدام المعلومات بأوعيتها وأشكالها المختلفة كالبحث عن المعلومة من مصادرها المتعددة واختبار المناسب منها وفهرستها وتصنيفها وتحليلها واستخلاصها وتكثيفها وفق الأسس والنظم العلمية والفنية، كما تقوم مراكز المعلومات بتحليل جميع أنواع المعلومات وتلخيصها واختصارها في نقاط واضحة ودقيقة وتسهل وتسرع العودة إليها والاستفادة منها. [9]

4- مراكز المعلومات الحكومية Government Information Centers :

من خلال الدراسة توصلت الباحثة لتعريف إجرائي لمراكز المعلومات الحكومية، وهي مراكز المعلومات التابعة لجميع الهيئات والمؤسسات الحكومية بالدولة، منها مراكز معلومات "الوزارات" ومراكز معلومات "المحافظات" ومراكز معلومات "المجالس المحلية" ومراكز معلومات "الجامعات" ومراكز معلومات "الصحف القومية" ومراكز معلومات "الجمعيات المهنية". وغيرها. ووفقا للقرار رقم 627 لعام 1981، الخاص بإنشاء مراكز المعلومات والتوثيق في الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة [10]، فهي تختص بالآتي:

- تجميع الكتب والمراجع والوثائق والمجلات والبيانات والمعلومات التي تخدم أهداف الجهة وعمل
- توصيف دقيق على نحو يبين عناصرها ومحتوياتها وعمل فهرس موضوعية لها.
- تحليل البيانات التي يتم الحصول عليها بهدف الوصول الى مؤشرات إحصائية يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
- إعداد الدراسات والبحوث الإحصائية المتعلقة بنشاط الهيئة.
- موافاة الجهات الأخرى بالبيانات والمعلومات المطلوبة لهم.
- الاستعداد المستمر لتلقى البيانات طبقا لنظام إحصائي يكفل تدفق البيانات والمعلومات في مساراتها بانتظام وبالسرعة والدقة المطلوبين.

تاسعا: فصول الدراسة

تحتوي الدراسة على الإطار المنهجي، الإطار النظري، الإجراءات منهجية للدراسة، تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية، التصور المقترح، النتائج والمقترحات وقائمة بالمصادر والمراجع.

1. يحتوي الإطار المنهجي على: إشكالية الدراسة ومبرراتها وأهميتها، تساؤلات الدراسة، أهداف الدراسة، حدود الدراسة، منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات، قائمة المصطلحات والدراسات السابقة.

2. الإطار النظري للدراسة والذي انقسم لفصلين رئيسيين: الفصل الأول الخاص بالمراجعة العلمية للإنتاج الفكري حول موضوع حرية تداول المعلومات وتدققها وآليات وإجراءات إتاحة المعلومات وضوابط تداولها، والعلاقة بين مدى توافر قوانين تداول المعلومات وضمان ممارسة الجمهور لحق الحصول على المعلومات. أما الفصل الثاني فقد تناول رصد المواثيق الدولية والإقليمية لحرية تداول المعلومات والوضع الحالي في مصر والمنطقة العربية.

3. تناول الفصل الثالث الإجراءات المنهجية التي اتبعتها الدراسة الميدانية

4. تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية والذي انقسم لفصلين الرابع: حرية تداول المعلومات داخل مراكز المعلومات الوزارية والضوابط والآليات المتبعة، الفصل الخامس: إتجاهات المستفيدين تجاه تداول المعلومات وإتاحتها من قبل مراكز معلومات الوزارات

5. يعرض الفصل السادس تصور مقترح لضمان دعم وتعزيز حرية تداول المعلومات بمصر من خلال وضع نموذج إرشادي لمجموعه من الضوابط والأسس اللازم توافرها داخل مرافق ومؤسسات المعلومات لضمان حرية تداول المعلومات وتدققها بشكل سليم.

عاشرا: النتائج والمقترحات:

أولا: توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج التي تجيب على تساؤلات الدراسة ويمكن استعراضها كما يلي:

1- ما هي أبرز التحديات التي تواجه منظومة إتاحة المعلومات في مصر؟

كشفت الدراسة الميدانية وجود العديد من التحديات ويأتي في مقدمتها:

- 1) عدم وجود آلية للكشف المطلق عن المعلومات وهو ما يعرف " بالنشر التلقائي " .
- 2) الافتقار إلى وجود سياسة أو استراتيجية وطنية للمعلومات تشكل الإطار المرجعي للأنشطة الإحصائية، ولجميع مكونات النظام الوطني للإحصاء والمعلومات في مصر .
- 3) الازدواجية في نشر الإحصاءات والمعلومات في مصر، حيث تقوم كل الوزارات والهيئات الحكومية بإنتاج وإصدار ونشر إحصاءات ومعلومات بشكل ينطوي على تكرار وازدواجيه شديدين ودون وجود ضوابط أو مرجعيات واضحة. ويرجع ذلك إلى غياب آلية تنسيق على المستوى القومي، وتعدد مصدر إنتاج البيان الواحد، بل وعدم وجود مرجعية قومية للموافقه على إنتاج الإصدارات الإحصائية والمعلوماتية.

4) الافتقار الشديد إلى آليات مراقبة جودة البيانات والذي يؤثر بدوره على المصداقية والثقة في البيانات الصادرة، فضلا عن التأثير السلبي على اتخاذ القرار .

5) حفل النظام القانوني المصري بالعديد من القوانين التي قد تتعارض مباشرة مع مقتضيات حرية تداول المعلومات وتدفعها .

2- ما الجهود المبذولة لوضع تشريع مصري خاص بحرية تداول المعلومات؟

صدرت العديد من المسودات القانونية لما يمكن أن يكون عليه قانون حرية تداول المعلومات، وهذه المبادرات منها ما صدر عن هيئات وجهات حكومية مثل "مجلس الوزراء - وزارة العدل - وزارة الاتصالات"، ومنها ما صدر عن مؤسسات خاصة ومنظمات المجتمع المدني مثل "مركز دعم لتقنية المعلومات - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - مؤسسة حرية الفكر والتعبير"، كما توافرت بعض المبادرات التي صدرت عن أشخاص مثل نواب البرلمان وأعضاء مجلس الشعب.

وقد أظهرت المقارنة بين مبادرات تلك القوانين

- اختلافا جذريا في الرؤية لدي القائمين على إعدادها، وإن اتفقت جميعا من حيث الهدف على تمكين المصريين من الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة أجهزة الدولة المختلفة
- حرص مؤسسات الدولة على توسيع نطاق الاستثناءات الواردة على حق الجمهور في الحصول المعلومات، تحت مزايم عديدة منها ما يتعلق بالأمن القومي، ومنها ما يتعلق بالمصالح الخارجية والاقتصادية، وغيرها من المبررات التي ساققتها هذه الجهات صراحة وضمنا بهدف إيقاف ما يمنحه القانون من حقوق للجمهور عند حدود معينة.

3- ما الآليات والضوابط المتعلقة بعملية الإفصاح والرد على استفسارات الجمهور؟ وإلى أي مدى تحرص مراكز المعلومات على اتباعها؟

أكدت الدراسة وجود مجموعة محددة من الآليات والضوابط الواجب إتباعها عند القيام بتقديم المعلومات والرد على الاستفسارات، وهي: وجود سياسة محددة توضح بدقة آليات إتاحة المعلومات عند طلبها من قبل الجمهور، تقديم طلب الحصول على المعلومات للمركز، الاستجابة لطلب الحصول على المعلومات أو رفضه، مدة الرد على الاستفسار، تحديد نطاق المعلومات المستثناءة، التكلفة، الشكاوي. وقد كشفت الدراسة الميدانية أن الرابط الواضح بين مختلف مراكز المعلومات الوزارية هو غياب وجود آليات وضوابط واضحة ومعايير محددة وموحدة تتبعها مراكز معلومات وزارات الحكومة المصرية في

التعاطي مع إتاحة المعلومات. وإنما الأمر يرجع إلى اجتهادات القائمين على إدارة كل مركز على حدة مما يعد من أوجه القصور والضعف الشديدة التي تعاني منها مراكز معلومات الوزارات. فضلا عن عدم توفر سياسة مطبوعة ومعلنة خاصة بإتاحة المعلومات لدى كافة مراكز معلومات الوزارات باستثناء مركز معلومات دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

4- ما مراكز المعلومات الأعلى ترتيبا وما المراكز الأقل ترتيبا في حرية تداول المعلومات وإتاحتها للجمهور؟

مركز معلومات دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء أعلى المراكز في حرية تداول المعلومات وإتاحتها، بنسبة 72%. وهي نسبة مرتفعة تدل على حرص مركز معلومات مجلس الوزراء المصري على تداول المعلومات التي بحوزته بشكل كبير. يأتي بعده مركز معلومات وزارة البترول بنسبة 69%. ثم كل من مركز معلومات وزارة المالية - مركز معلومات وزارة الكهرباء في الإفصاح عن المعلومات وتداولها بنسبة 66%. يليهم مركز معلومات وزارة التعليم العالي - مركز معلومات وزارة البيئة في الإفصاح عن المعلومات وتداولها بنسبة 62%. في حين كان مركز معلومات وزارة العدل ومركز معلومات وزارة الإنتاج الحربي صاحبي المرتبة الأخيرة في الإفصاح عن المعلومات بنسبة 28%.

5- ما آراء وإتجاهات المستفيدين حول قيام مراكز المعلومات الوزارات بالإفصاح عن المعلومات؟

أوضح 66% من المستفيدين أن مراكز معلومات الوزارات تفصح وتنتشر ما تنتجه من معلومات ومؤشرات إحصائية ودراسات بحثية بشكل تلقائي ومسبق. بينما أشار 27% من المستفيدين أن مراكز معلومات الوزارات لا تقوم بالإفصاح عن المعلومات والبيانات والمؤشرات التي تنتجها بصورة وافية، وإن قامت بالنشر فهي تنشر معلومات قليلة نسبياً وغير كافية مما يضطرهم لطلب المعلومات بأنفسهم من المركز.

6- ما اتجاهات جمهور المستفيدين تجاه إصدار قانون لحرية تداول المعلومات بمصر؟

أكد 72% من المستفيدين أن قانون حرية تداول المعلومات يجب أن يوضع على رأس قائمة الأولويات لما له من أهمية كبيرة في تنظيم انتقال المعلومات دون الاحتكام للمعارف الشخصية والتوجهات الأخرى. كما أشار 75% من المستفيدين إلى ضرورة أن يحدد القانون آليات إتاحة المعلومات وضوابط الحصول عليها. كذلك أكد 81% من المستفيدين على ضرورة وجود هيئة أو جهة رقابية للإشراف على تطبيق القانون. أيضاً اتفق 75% من المستجيبين أن قانون تداول المعلومات لن يكون مجدياً إلا إذا كان ملزماً

للوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، بحيث تكون هناك عقوبة رادعه لمن يرفض إتاحة المعلومات للجمهور

ثانياً: المقترحات

بعد أن قامت الباحثة بالإنتهاء من الدراسة الميدانية، توصلت لعدد من المقترحات التالية:

- 1- تطوير المناخ التشريعي لتنظيم الإفصاح عن البيانات والمعلومات بما يحقق حرية التداول والإتاحة والنشر، على أن يكون ذلك كله في إطار تشريعي يزيل العوائق ويستهدف هدفاً واحداً وهو التأكيد على الحق في الحصول على البيانات والمعلومات.
- 2- ضرورة إصدار قانون مصري لحرية تداول المعلومات
- 3- تعزيز ثقافة الشفافية والانفتاح بين موظفي المؤسسات الحكومية، وتوفير الحماية للمسؤولين الذين قاموا بالكشف عن المعلومات لتغيير ثقافة عدم الشفافية داخل المؤسسات الحكومية.
- 4- وضع آليه لكيفية الحصول على البيان أو المعلومة ونوعية ما يفصح عنه وما يستثنى من الإفصاح، وتفعيل مبدء الإتاحة داخل المؤسسات الحكوميه عن طريق إلزام كل جهاز حكومي بتعيين مسئول للمعلومات معني بتلقى الاستفسارات المعلوماتية من الجمهور
- 5- ضرورة تثقيف الجمهور ونشر الوعي العام بقانون حرية تداول المعلومات وحقوق الافراد في الحصول عليها.

قائمة المصادر

- 1- سراج الدين، إسماعيل (2009). حرية تداول المعلومات في مصر. إعداد وتحرير/ احمد درويش... وأخ. الإسكندرية: مكتبة الأسكندرية. 183ص.
- 2- عزت، أحمد (2013). حرية تداول المعلومات: دراسة قانونية مقارنة. القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير. 111 ص. تم الاسترجاع بتاريخ 20 مايو 2017 من خلال: <http://nwrcegypt.org/>
- 3- شاهين، شريف كامل (2013). حرية تداول المعلومات في مصر بين التشريع والتنفيذ. المؤتمر العلمي لكلية الآداب: الحريات وحقوق الإنسان. القاهرة: كلية الآداب - جامعه القاهرة.

- 4- Darbshire, helen (2015). Proactive Transparency: The future of the right to information?: A review of standards, challenges, and opportunities. Washington: the world bank. 60p. Retrieved Feb. 21, 2018, from: <http://siteresources.worldbank.org/EXTGOVACC/Resources/DarbshireProactiveTransparency.pdf>
- 5- the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression (2000). Civil and Political Rights Including the Question of Freedom of Expression. Retrieved feb. 7, 2017, from: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G00/102/59/PDF/G0010259.pdf?OpenElement>
- 6- العزاوي، رحيم يونس (2008). مقدمة في منهج البحث العلمي. ط1. عمان : دار دجله. 239ص.
- 7- Collins Dictionary of Law. (2006). Freedom of information. Retrieved Nov. 24, 2019 ,from: <https://legal-dictionary.thefreedictionary.com/freedom+of+information>
- 8- Collins Dictionary of Law. (2006). Freedom of information act. Retrieved Nov. 24, 2019 ,from: <https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/freedom-of-information-act>
- 9- غبريال، محمد شفيق(1987). الموسوعة العربية الميسرة. بيروت: دار نهضة لبنان. 985 ص.
- 10- مصر.قوانين (نوفمبر 1981). القرار الجمهورى رقم 627 لسنة 1981 بإنشاء مراكز للمعلومات والتوثيق في الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة. الجريدة الرسمية. ع 44 مكرر. تم الاسترجاع بتاريخ 2 نوفمبر 2019 من خلال: <http://www.alamiria.com/ar-eg/Pages/Default.aspx>